الملخص

مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء

إعداد

بيان عمرو

أجري هذا البحث في العام 2010م، وقد اقتصر على دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية والبالغ عددها (14) دائرة ضريبة دخل، وقد هدف هذا البحث إلى تقييم مدى تطبيق معايير الحوكمة في دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية في محافظات الضفة

الغربية وأثرها في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء، حيث اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث، واعتمدت على مصادر ثانوية من الكتب والدوريات والأبحاث والمؤتمرات، وكذلك اعتمدت على مصادر أولية، عن طريق استبانه تم توزيعها باستخدام أسلوب العينة القصدية من مجتمع البحث على مكاتب ضريبة الدخل في الضفة الغربية. حيث تم توزيع (45) استبانه، ولكن تم استرجاع (37) استبانه صالحة للتفريغ، وقد عملت الباحثة على استخراج التكرارات والنسب المئوية للعوامل الديموغرافية، والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات معايير الحوكمة المختلفة (النظام والترتيب، الإفصاح والشفافية، والاستقلالية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والوعي الاجتماعي، والنزاهة)، حيث أشارت الأوساط الحسابية إلى أن هناك تطبيقاً بشكل متوسط لمعايير الحوكمة في دوائر الضريبة، وهذا عائد إلى عدم معرفة الكثير من المسؤولين في الدوائر الضريبية بالحوكمة وآليات عملها، كما أشارت النتائج إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الفاعلية والكفاءة من جهة، ومعايير الحوكمة من جهة أخرى، وذلك من خلال معامل ارتباط بيرسون حيث أشار معامل ارتباط بيرسون بين الكفاءة والحوكمة إلى (0.91)، وكذلك أشارت النتائج إلى أن معامل ارتباط بيرسون بين الفاعلية والحوكمة إلى (0.80)، وهذه النتائج تؤكد على أن تطبيق الكفاءة والفاعلية في دوائر ضريبة

الدخل الفلسطينية يتطلب تطبيق معايير الحوكمة كحزمة واحدة.

وقد أوصت الباحثة بضرورة الالتزام بمعايير الحوكمة، وتوفير البيئة السياسية والاقتصادية المناسبة في دوائر ضريبة الدخل لتطبيقها، والعمل على توفير دليل عملي للحوكمة في مؤسسات القطاع العام يعزز الشفافية والنزاهة والعدالة والمسؤولية والالتزام الأخلاقي

بالوظيفة. وكذلك أوصت الباحثة وزارة المالية بضرورة زيادة عدد الدورات والتدريب لدى موظفيها لزيادة مقدرتهم على التعامل مع معايير الحوكمة بشكل يعزز الكفاءة والفاعلية ويساعد في تحقيق الوفرة في العائدات الضريبية وعدم المساس بالمصلحة العامة . وكذلك التركيز على زيادة وعي الموظفين بأهمية الحوكمة لما لها دور فعال في إرساء قواعد الحكم الرشيد والعمل على تشكيل هيئة مستقلة من الخبراء والمستشارين مهمتها الإشراف على تطبيق الحوكمة في دوائر القطاع العام الفلسطيني.